العرب
الأربعاء 2020/03/18
السنة 42 العدد 11650

عُمان تضغط الانفاق لتخفيف انعكاسات كورونا

اقتصاد يدور في دوامة المتاعب

عظم انتشار وباء كورونا من حجم التركة الاقتصادية الثقيلة التي تعانيها سلطنة عمان في ظل أزمة مالية خانقة غذاها تراجع إيرادات النفط في ظل حرب الأسعار ما دفع البلد إلى الضغط على النفقات الحكومية.

مسقط - لجأت الحكومة العمانية إلى إقرار إجراءات تقشفية بتخفيض حجم النفقات الحكومية في محاولة منها لتخفيف آثار فايروس كورونا بفعل غياب موارد مالية احتياطية مما يجعل البلد حسب خبراء في صدارة المتضررين خصوصا مع تصنيفه في مستويات عالية المخاطر من طرف وكالات التصنيف الائتماني.

وأقرت وزارة المالية في السلطنة تقليص الموازنة المخصصة للوكالات الحكومية بنسبة خمسة في المئة في 2020.

ونسبت رويترز لمصدر بوزارة المالية قوله "إن القرار جاء استجابة للتحديات المالية التي تواجهها البلاد".

> انتشار فايروس كورونا وتهاوي أسعار النفط يزيدان الضغط على الخزانة العامة مما دفع إلى وضع اجراءات تقشف

ومن المتوقع أن تشهد سلطنة عمان عجزا متناميا هذا العام بسبب انخفاض أسعار النفط خاصة أنها منتج خليجي صغير للنفط مُصنفة عند مستوى عالي المخاطر من جانب وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية.

وجاء في منشور وزارة المالية الذي يرجع تاريخه إلى 12 مارس الماضي أنه استنادا لقرار الحكومة بخفض الميزانيات التي تم إقرارها للوكالات المدنية والعسكرية والأمنية لعام 2020 بنسبة 5 في المئة، فإن الوزارة تبلغ جميع الوكالات الحكومية بتنفيذ الخصم المذكور من الميزانية المعتمدة لكل جهاز.

وذكر المنشور أنه لن يتم توفير أي تمويل إضافي إذا لم تلتزم الوزارات بالميزانيات المعدلة

وطلبت الحكومة من الوكالات الحكومية مراجعة جميع جوانب الإنفاق حيث هوت أسعار النفط، الأسبوع الماضي، بعد انهيار اتفاق قيود الإنتاج بين منتجي النفط من أعضاء أوبك ومن خارجها مما قاد إلى حرب أسعار بين السعودية وروسيا.

ويرزح اقتصاد عمان تحت عبء مستويات عالية من الدين وهو عرضة لخطر التأثر بتقلبات أسعار الخام تحديدا التي تُضاف حاليا إلى توقعات التباطؤ الاقتصادي إقليميا وعالميا بسبب تفشي فايروس كورونا.

وحسب أحدث بيانات وزارة الصحة العمانية فقد بلغت الإصابات بفايروس كورونا نحو 24 إصابة وهي أعداد تتوقع منظمة الصحة العالمية تطورها في كافة البلدان المسجلة لإصابات إن لم يقع اعتماد إجراءات وقائية كبيرة لمنع انتقال العدوى.

وخفضت وكالتا التصنيف موديز وفيتش في شهر مارس الجاري تصنيف عمان ليدخل بدرجة أكبر في نطاق عالي المخاطر، وأشارت إلى استمرار التآكل في الوضع المالي الداخلي والخارجي.

وفي الشهر الماضي، قال سلطان عمان هيثم بن طارق إن الحكومة ستعكف على خفض الدين العام وإعادة هيكلة المؤسسات والشركات العامة لدعم الاقتصاد.

وقالت فيتش، الشهر الماضي، "نعتقد أن هناك فرصة حقيقية لتسريع الإصلاح المالي تحت حكم العاهل العماني الجديد، السلطان هيثم بن طارق، الذي أعطى أولوية لتقليص الدين".

وتوقعت عمان عجزا في الميزانية بنحو 2.5 مليار ريال عماني (6.50 مليار دولار) في عام 2020 وهذا يوازي عجزا ماليا بنحو 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقالت ستاندرد آند بورز جلوبال للتصنيف الائتماني في تقرير إن عمان تخطط لتمويل حوالي 80 في المئة من العجز من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي ولكن المشاكل الاقتصادية الناجمة عن تفشي فايروس كورونا قد تعقد هذه الخطط.

وذكرت مصادر هذا الشهر أن عمان تجري محادثات مع بنوك من أجل قرض بقيمة ملياري دولار وهي خطوة ربما تحميها جزئيا من تقلب أسواق السندات.

وزادت عائدات السندات الدولية لعمان المستحقة في 2048 بنحو أربع نقاط مئوية منذ انهيار محادثات أوبك. وضعف الريال العماني المرتبط بالدولار إلى مستويات تاريخية، الأسبوع الماضي، بعد تهاوي أسعار النفط.

ويرى محللون أن التوازنات المالية لعمان ستواجه صعوبات أكبر ضمن السياق الإقليمي المتوتر حيث كان شهد عام 2019 تباطؤا كبيرا في الاقتصاد العالمي تلاه اجتياح فايروس كورونا في العام الجاري وما عقب ذلك من أضرار كبيرة بنسق الإنتاج العالمي فيما يتوقع خبراء أن تواجه مسقط خيارات مالية صعبة في ظل وضعها المالي الحاد.

> 5
> في المئة نسبة تقليص النفقات العامة المخصصة للحكومة في موازنة 2020

وتعاني السلطنة من ضائقة مالية، بطيئة في تنفيذ الإصلاحات بعد انحدار أسعار النفط في منتصف عام 2014. وتزايد إقبالها على الاقتراض خلال السنوات الأخيرة الماضية.

كما أعطتها وكالات التصنيف الائتماني نظرة مستقبلية سلبية بسبب استبعاد إمكانية تحسن التوازنات المالية، الأمر الذي يرفع تكلفة اقتراضها من أسواق المال العالمية ويقلص قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية.

وكانت سلطنة عُمان قد فاجأت الأوساط الاقتصادية، العام الماضي، بزيادة الإنفاق في الموازنة إلى مستوى أعلى غير مكترثة للعجز الكبير الذي سيتم تسجيله، متجاهلة كل تحذيرات وكالات التصنيف الدولية من مخاطر تعرض اقتصادها للمشاكل في طريق تنفيذ برنامجها الإصلاحي.

وتغطي مسقط العجز، عادة، عن طريق السحب من الاحتياطيات المالية التي تنكمش.

ولكبح الخلل في التوازنات المالية حاولت السلطات تخفيف الضغوط بتعزيز الإيرادات غير النفطية، فيما تم فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المئة في أواخر العام 2019.

وتأجل فرض الضريبة لأسباب فنية ومخاوف من أن تضرّ بالنمو والاستثمار، ولكن ظلت أسعار النفط العامل الرئيسي الذي يؤثر على الإيرادات في جميع الأحوال.

والتحقت البحرين مع بداية العام الماضي بركب السعودية والإمارات اللتين حققتا مكاسب كبيرة في العام الأول من تطبيق الضريبة.

وسبق وعبرت الحكومة العمانية عن يأسها من الحصول على دعم خليجي لتخفيف أزماتها الاقتصادية، بتأكيد عدم وجود أي محادثات مع دول الخليج للحصول على مساعدات في ظل استمرار توقعات تراجع النمو الاقتصادي.

وتعاني السلطنة من دوامة أزمات اقتصادية وصعوبات في تنفيذ الإصلاحات في ظل تراجع مواردها المالية منذ منتصف عام 2014.

وتبدو الأزمات مرشحة للتفاقم في ظل وجود مؤشرات عن تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وكانت مسقط قد اقترضت في وقت سابق من العام الماضي 3 مليارات دولار من خلال إصدار سندات سيادية، لكنها تعاني من ارتفاع تكاليف الاقتراض.

وانعكس ارتفاع حجم الديون على ارتفاع أسعار الفائدة التي يطالب بها المقرضون الدوليون، والتي وصلت إلى مستويات حرجة.

وحاول الرئيس التنفيذي للبنك المركزي التقليل من حجم المخاوف بالقول إن العجز المالي يتراجع بفضل كبح الإنفاق.

وحاولت الحكومة سابقا الضغط على الإنفاق والحصول على بعض الأموال من الضرائب غير المباشرة.

وأكدت في محطات عديدة التزامها بربط الريال بالدولار، معتبرة أن ذلك يحقق الاستقرار حيث لا تعتزم إحداث خطط لتغيير السياسة النقدية في ما يتعلق بسعر الصرف.

ويقول محللون إن أسواق المال العالمية تخشى من تعرض سلطنة عمان لأزمة مشابهة للتي واجهتها البحرين في العام الماضي، حين ارتفعت تكلفة اقتراضها والمراهنات على فك ارتباط عملتها بالدولار.

السعودية تطبق آلية العمل عن بعد للمصارف

الرياض - صعدت السعودية في نسق إجراءاتها للتوقي من فايروس كورونا بتفعيل قرارات جديدة تسمح للموظفين بالمصارف بالعمل عن بعد بهدف تطويق الوباء والحدّ من انتشاره.

وقالت مؤسسة النقد العربي السعودي (المصرف المركزي) إنها طلبت من موظفيها تعليق العمل في المقر الرئيسي والأفرع، وتطبق إجراءات العمل عن بعد للمؤسسات المالية، باستثناء الوظائف الحرجة.

وقالت المؤسسة في بيان إن القرار يتماشى مع توجيه الحكومة بتعليق حضور الموظفين في كافة الجهات الحكومية، "عدا القطاعات الصحية والأمنية والعسكرية".

وقالت إنها "عملت على تفعيل خطة استمرارية الأعمال، لضمان عدم انقطاع خدمات نظم المدفوعات واستمرار عمل المنظومة المالية والمصرفية".

وحثت السعودية مواطنيها، الاثنين، على البقاء في منازلهم وقالت إنها تبحث تعليق العمل في القطاع الخاص بعد أن طبقت ذلك في القطاع العام عدا مجالي الصحة والأمن.

وأضافت مؤسسة النقد في البيان "تم التأكيد على المؤسسات المالية بأن يكون عمل الإدارات العامة والفروع بالحدّ الأدنى من الموظفين اللازم لاستمرار الأعمال مع مراعاة أن يتم تخصيص حدّ أدنى من الفروع لتقديم الخدمات الضرورية فقط التي لا يمكن تقديمها عبر القنوات الإلكترونية".

وأكدت المملكة تسجيل 133 حالة إصابة بفايروس كورونا المستجد حسب أحدث البيانات.

وأكد ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، الأحد، أن قمة مجموعة العشرين ستنسق العمل لمكافحة فايروس كورونا وتنسق الجهود لتخفيف أعبائه الاقتصادية.

وكان ولي العهد السعودي قد بحث خلال اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، الجهود الدولية لمكافحة الفايروس.

وحسب وكالة الأنباء الرسمية فإن اجتماع قمة مجموعة العشرين المقبل والذي ستستضيفه السعودية سيعمل على إيجاد حلول طبية.

وللحدّ من انتشار الفايروس واحتوائه، قررت الحكومة السعودية تعليق العمل في جميع الدوائر الحكومية لمدة 16 يوما باستثناء القطاعات الصحية والأمنية والعسكرية ومركز الأمن الإلكتروني، ومنظومة التعليم عن بعد في قطاع التعليم.

ووجهت الحكومة السعودية بإغلاق الأسواق والمجمعات التجارية المغلقة والمفتوحة، عدا الصيدليات والأنشطة التموينية الغذائية بجانب إغلاق محلات الحلاقة الرجالية وصالونات التجميل النسائية.

وقررت منع التجمعات في الأماكن العامة المخصصة للتنزه، مثل الحدائق والشواطئ والمنتجعات والمخيمات والمتنزهات البرية وما في حكمها.

وأعلنت قرارات بالحدّ من وجود الجمهور والمستفيدين في الدوائر الحكومية من خلال تعزيز التعاملات الإلكترونية وتفعيل منصات تقديم الخدمات الإلكترونية عن بعد، في القطاعات الخدمية بالجهات الحكومية والخاصة كافة.

وقررت تقصير التعاملات التجارية مع الشركات ومندوبيها من خلال التواصل الإلكتروني والهاتفي قدر الإمكان.

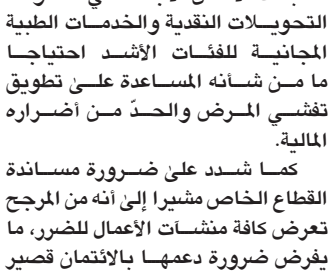

مؤسسة النقد العربي السعودي

> القرار يتماشى مع توجيه الحكومة بتعليق حضور الموظفين

وألزمت جميع الشركات والمؤسسات بتطبيق الحجر المنزلي لمدة 14 يوما من تاريخ القدوم لجميع العمالة الوافدة من خارج المملكة قبل الشروع في مباشرة أعمالهم، وكذلك من تظهر عليهم أعراض تنفسية من العمالة الموجودة خلال الوضع الراهن.

وأثر تفشي فايروس كورونا على الممارسات الدينية الإسلامية في الشرق الأوسط، حيث منعت الرياض مواطنيها وسكان المملكة الآخرين من أداء العمرة في مكة المكرمة.

البنك الدولي: خطط لخفضّ أخطار كورونا على الاقتصادات النامية

يتزايد القلق العالمي من أضرار فايروس كورونا على اقتصاد البلدان الضعيفة حيث يشكل غياب الموارد والبنية التحتية الصحية إشكالا كبيرا أمام مواجهة الوباء مما دفع البنك الدولي إلى وضع تدابير وخطط للحدّ من المخاطر الاقتصادية للوباء على هذه الدول.

واشنطن - باتت الدول النامية أكثر عرضة لمخاطر كورونا حيث لا تقوى أوضاعها المالية والاقتصادية الهشة على المواجهة مما يجبرها على السرعة ووضع خطط استباقية لدحر الخطر.

وأكد البنك الدولي في تقرير نشره أنه سيتعين على جميع البلدان في الأسابيع القادمة، حتى تلك التي لم تسجل حالة إصابة واحدة بالفايروس اتخاذ خطوات ملموسة على صعيد السياسات لحماية مواطنيها والحدّ من الأضرار على اقتصاداتها.

وشدد على أن على الحكومات تجنب اللجوء إلى السياسات الحمائية التي يمكن أن تفاقم الأزمات التي تواجه سلاسل القيمة العالمية وتزيد مستويات عدم اليقين المرتفعة بالفعل.

ودعا البنك حكومات الدول الضعيفة، إلى تجنب فرض قيود على الصادرات من الأغذية والمنتجات الطبية الضرورية، والعمل بدلا من ذلك معا لمساندة زيادة الإنتاج وضمان تدفق الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها.

وأقر البنك الدولي بأن مواجهة هذه التحديات يتطلب تعاونا عالميا والإقبال على تشجيع منشآت الأعمال والحفاظ على مستويات أعلى من المخزون وتنويع الموردين من أجل إدارة المخاطر على أفضل ما يكون.

ودعا البنك إلى زيادة الإنفاق على الصحة: حيث أن أنظمة الصحة العامة ضعيفة، تعرض مواطنيها لتفشي العدوى سريعا بينهم مما يجبر الحكومات على ضرورة تعزيز الاستثمارات للتمكن من تسريع جهود العلاج والاحتواء.

ولفت التقرير إلى ضرورة تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي خصوصا التحويلات النقدية والخدمات الطبية المجانية للفئات الأشد احتياجا ما من شأنه المساعدة على تطويق تفشي المرض والحدّ من أضراره المالية.

كما شدد على ضرورة مساندة القطاع الخاص مشيرا إلى أنه من المرجح تعرض كافة منشآت الأعمال للضرر، ما يفرض ضرورة دعمها بالائتمان قصير الأجل، والإعفاءات الضريبية المؤقتة أو الدعومات.

ودعا البنك الدولي البلدان النامية إلى تجنب الأزمات المناوئة لأسواق المال وذلك من الوقوف على أهبة الاستعداد للتحرك إزاء اضطراب حركة الأسواق المالية. حيث قد تحتاج هذه البنوك إلى تخفيض أسعار الفائدة وضخ السيولة لاستعادة الاستقرار المالي وتعزيز النمو.

الفقر يؤزم الوضع أكثر